الأقليات والأكثرية

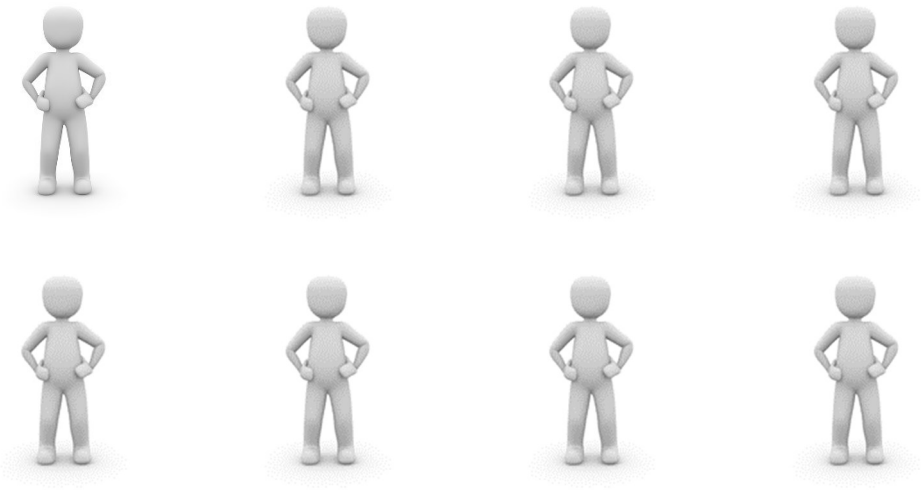

محمد سمير الموصللي

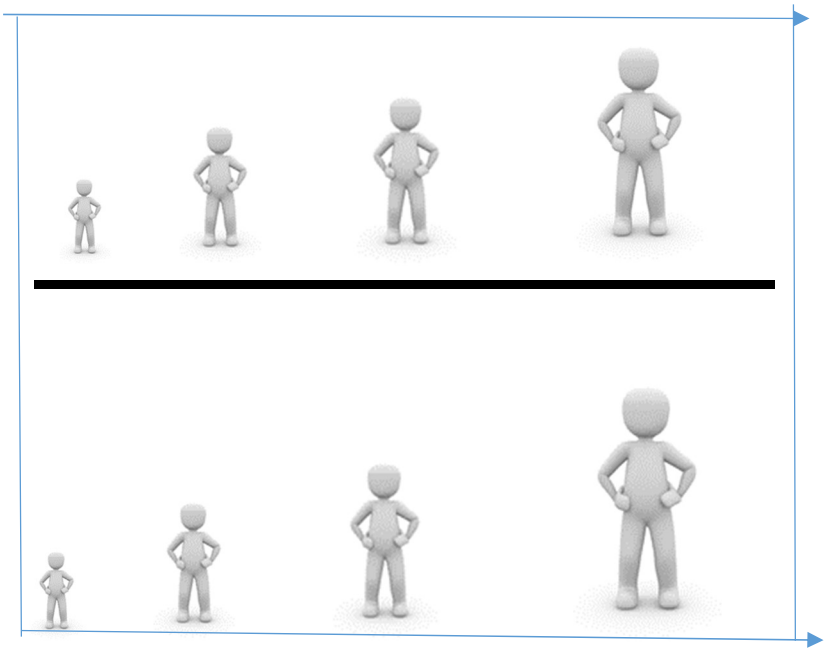

والحضارة العالمية

مقدمة

حين يغرق بلد ما في الركود، يستطيع المرء أن يهاجر وحين تصبح الكرة الأرضية كلها مهددة فلا يكون في وسعه أن يرحل ليعيش في مكان آخر، وإذا شئنا ألا نرضى بالتقهقر، لنا كما للأجيال القادمة، فعلينا أن نحاول تغيير مجرى الأمور. (منقول)

إن كل فرد من أفراد أي جماعة له من الاختلاف ما يميزه عن الآخرين، وكلما ازداد عدد أفراد الجماعة كلما ازدادت القدرات وتنوعت الابداعات مما يؤدي الى تقدم وتطور الجماعة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد، وبالمقابل يجب على الجماعة الاهتمام بحياة الفرد ومتطلباته الحياتية وتشجيعه على المثابرة في العطاء، وكلما بذل الفرد من مجهود في اغناء الجماعة كلما ازدادت الجماعة في العناية بهذا الفرد، ومن أفضل الصور في هذه العلاقة بين الفرد والجماعة عندما تتطابق الأهداف بينهم بحيث يدافع الفرد عن هذه الجماعة كما تدافع الجماعة عن هذا الفرد، ولأجل تطابق هذه الأهداف يجب التمهيد إلى الاعتقاد القوي والقبول من جانب الفرد لأهداف وقيم الجماعة التي ينتمي إليها، والنتيجة هي خلق الرغبة الكبيرة في الاستمرار بهذه الجماعة.

عند ظهور الحرب العالمية الثانية، وعوضا عن منطق الصراع الذي غالبا ما تكون نهايته مأساوية لجميع الأطراف والمحاور، اتخذت الإنسانية منحى وحدة المصير من خلال الاشتراك في القضايا الكبرى، وتشكيل روابط توحد همومها وتطلعاتها إضافة إلى توحيد شعورها بالمخاطر التي تهدد الإنسانية والاهمية العظمى للعمل المشترك، إضافة إلى التعايش المشترك، أما على المستوى الفكري فقد تعمق هذا الوعي بشكل أكبر حيث بدأت تتوالى الكتابات في الغرب بشكل خاص عن

طبيعة العلاقات الدولية التي سيكون من شأنها حكم العالم، وعلى وجه الخصوص وقت انهيار المعسكر الشيوعي المتمثل بالاتحاد السوفيتي السابق وخلو الساحة الدولية للهيمنة الأمريكية وحلفائها ومن هنا يتضح مفهوم الحضارة العالمية وهي التي تهيمن وتسيطر على العالم بشكل تام.

الأقليات والأكثرية
وحريات تقرير المصير

الأقلية هي جماعة فرعية تضم أقل من نصف مجموع أعضاء مجموعة أكبر منها وتكون مجتمعاً تربطه ملامح تميزه عن المحيط الاجتماعي، وفي التصويت تكون الأقلية هي المصوتون أو الأصوات التي تكون أقل من 50% من الأصوات التي يدلى بها وتعتبر نفسها مجتمعاً يعاني من تسلط مجموعة أكبر عددا تتمتع بمنزلة اجتماعية أعلى وامتيازات أعظم تهدف إلى حرمان الأقلية من ممارسة كاملة لمختلف صنوف الأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، بل تجعل لهم دوراً محدوداً في مجتمع الأغلبية، كما أن مجتمع الأكثرية ينظر إليهم على أنهم غرباء عنه، وقد بلغ الأمر إلى حد العزل الكلي لجماعات الأقلية، حيث نجد أن لجماعات الأقلية أحياء خاصة بهم بل ومؤسسات خدمية مختلفة.

الأغلبية مصطلح يستخدم لوصف ذلك القسم من مجموعة تكّون أكثر من النصف، وقد يستعمل المصطلح أيضا لوصف أكثرية عدد من الأصوات أو الناخبين عندما يكون هناك اختيار بين بديلين أو أكثر من المرشحين في الانتخابات، وتتطلب بعض الإجراءات (أغلبية مطلقة) أي أكثر من 50% ممن يحق لهم التصويت بشأن قضية ما في الانتخابات سواء يدلون جميعا بأصواتهم أم لا يفعلون ذلك.

حق تقرير المصير في القانون الدولي يعني منح الشعب أو السكان المحليين إمكانية أن يقرروا شكل السلطة التي يريدونها وطريقة تحقيقها

بشكل حر وبدون تدخل خارجي، حسب اتفاقية فرساي التي وقعت بعد الحرب العالمية الأولى، وأمر بإقامة دول قومية جديدة في أوروبا بدلاً من الإمبراطورية النمساوية المجرية والامبراطورية الألمانية والدعوى إلى الغاء السيطرة الأوربية على افريقيا وآسيا.

تطرق مصطلح "تقرير المصير" منذ البداية إلى السكان الذين تربط بينهم لغة مشتركة وثقافة مشتركة [قومية] والمقيمين في منطقة محددة، جرى تطبيق حق تقرير المصير من خلال الإعلان عن المنطقة وعن الجمهور المقيم عليها كدولة قومية أو كجزء يتمتع بحكم ذاتي داخل اتحاد فدرالي.

اتضحت الإشكالية الكامنة في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في أن قبول جميع المطالب بحق تقرير المصير قد هدد بتقسيم أوروبا إلى دويلات صغيرة وخلق المزيد من الحدود السياسية التي تحول دون العبور الحر للناس والبضائع، حاولوا حل هذه الإشكالية من خلال إقامة فدراليات مثل يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرهما، غير أن هذا الحل باء بالفشل لأن الشعوب التي كانت تقيم في تلك الدول لم تتمكن من تطبيق سلطة مشتركة لزمن طويل، ليس هذا فحسب، فلم يقطن كل شعب في منطقة محددة، فيهود أوروبا مثلا أقاموا في مجتمعات صغيرة نسبيا منتشرة في جميع أنحاء القارات، وكان الهنغاريون موزعين بين هنغاريا نفسها، وإقليم ترانسيلفانيا الواقع في عمق الأراضي الرومانية.

جابه تطبيق حق تقرير المصير مشاكل أصعب في فترة إلغاء الحكم الاستعماري، في أواخر سنوات الأربعين من القرن العشرين، وفي سنوات الستين من القرن ذاته، لقد جرى تعريف الحدود السياسية في أفريقيا وآسيا بموجب مصالح الدول الأوروبية العظمى، وكثيرا ما تجاهلوا المزايا الخاصة للسكان المحليين، كالدين والعادات واللغة، أن

تطبيق حق تقرير المصير هو داخل الحدود القائمة، مما أدى إلى إقامة دول متعددة القوميات تواجه صعوبة في تطبيق حكم مشترك.

المراجع :

http://www.alsharq.net.sa/2012/03/25/182856

https://ar.wikipedia.org/wiki/

https://www.youtube.com/watch?v=ouBYnDu3eBw

تشكل وتاريخ الحضارات

الإنسان فرد مستقل بذاته، له تفكيره وعاداته ونزعاته التي تتفق ببعض اتجاهاتها وتختلف في بعضها الآخر عن غيره، يرتبط بإنسانة تتفق وتختلف بنفس الوقت عن شخصيته، تنشأ العائلة وتأتي الأطفال التي تحمل الكثير من شخصيتهما وتختلف في أمور أخرى عن أبويهما، كما يختلفون هم أنفسهم عن بعضهم، هذا الاتفاق والاختلاف يتسع رويدا رويدا عند البلوغ وعندما ينشئ كل منهم عائلته التي تزداد اختلافها عن العائلات الأخرى، وخاصة عندما يرتبط كل إنسان بإنسان آخر ومن عائلة أخرى، وتنشأ القبيلة التي تتفق بثقافتها وعاداتها وتقاليدها ولغتها ودينها ويختلف الأفراد فيما بينهم بالأمور الأخرى، فإذا دخل غريب لسبب ما ليعيش في هذه القبيلة ستكون له لغته ودينه وعاداته وتقاليده وثقافته المختلفة عن هذه القبيلة ولكنه يتفق معها على القوانين الحياتية التي تساعده على العيش مع الآخر، ولكنه لا يستطيع الإدلاء برأيه في الأمور الاجتماعية كونه غريب إلا إذا سمحوا له بذلك، عندما تسمح هذه القبيلة للغرباء للعيش معها فإنها تسعى إلى الاستفادة منهم وتفرض عليهم طاعتها والعمل وفق قوانينها وتعلم لغتها واحترام سيادتها، وكلما انخرطت هذه القبيلة بحروب سواء للدفاع عن ممتلكاتها او للحصول على ممتلكات الغير احتاجت إلى مساعدة الغرباء الذين يعيشون في ظلها والذين يدعون بالأقليات، الذين انخرط بعضهم للتزاوج مع عائلات القبيلة وبقي بعضهم الآخر لا يتزاوج إلا مما اتفق معه بالثقافة والعادات واللغة والدين، وهنا تنشأ العنصرية التي تجعل الأقلية يتكتلون مع بعضهم وتلفت الأنظار لعائلات القبيلة التي تبدأ هي الأخرى باتخاذ المواقف ضدهم بسبب تكتلهم هذا وت قوقعهم على أنفسهم وعدم اندماجهم بقبيلتهم، كل غريب يتقرب من الغريب الذي يشبهه أكثر، ويتكتل مع من يشاطره اللغة أو الدين أو العادات أو الثقافة وكلما كثرت عوامل التشابه كلما كان

الالتحام أكبر، وهذا هو سبب تعدد الأقليات التي تحافظ على ثقافتها أو دينها أو لغتها أو عاداتها، يتغلغل الأقليات ضمن السلك الحكومي للقبيلة سواء بسبب مصاهرتهم لأفراد القبيلة أو بسبب نشاطاتهم المفيدة أو بكل بساطة احتياج القبيلة لهم في مجال العمل أو السلك العسكري في الدفاع عن هذه القبيلة التي أصبحت حضارة ودولة كبيرة بفضل تعدد أفرادها واختلافاتها وقوتها، حيث تقوى الأقليات فيها وتصل إلى مراكز حساسة في إدارة البلاد وتستلم زمام السلطة وتعود إلى اضطهاد الأكثرية التي منعتها من حرية ممارسة نشاطاتها الخاصة والمغايرة ربما لعادات الأكثرية.

تتنوع الأقليات إلى ثلاث محاور، الأقليات السياسية والأقليات الدينية والأقليات القومية.

حاول توينبي فهم ظاهرة انبثاق وموت الحضارات، كذلك السبب خلف نمو كل حضارة وسر اختفائها، ومن كان خلف الانهيار، يزعم توينبي أن الانبثاق يتم من خلال انطلاق أقلية تستجيب للتحدي البيئي فتتبعها الأكثرية بالإعجاب، وتنتهي أو تخفق الحضارة حين تتحول الأقلية إلى أقلية رعب وإرهاب فتسوق الناس بالسوط والعذاب، عندها تموت الحضارة بالانتحار الداخلي.
أحصى المؤرخ البريطاني توينبي 600 مجتمع بدائي مر على وجه الأرض، خلال تسعة آلاف سنة من عمر الحضارة، انبثق منها حوالى 32 حضارة عمرت وازدهرت ثم فني أغلبها، وبقدر تباين البدايات بقدر تشابه النهايات.

أولدوا أو أول دواي تعد حضارة أول دواي أقدم ما يعرف من الحضارة الإنسانية حيث كان الإنسان الأول يستخدم أدوات حجرية بسيطة، يرجع تاريخ هذه الحضارة الأولى إلى ما بين 6 و2 مليون سنة إلى 5 و1 مليون سنة، وهذا الاسم مأخوذ نسبة إلى مكان العثور على تلك الآثار القديمة وهي منطقة أول دواي في تنزانيا منطقة أخدود أول دواي هي جزء من الوادي الإفريقي المتصدع الكبير، وهي أقدم آثار للإنسان تعود

إلى بدأ العصر الحجري القديم، ثم ظهور الإنسان العاقل منذ 200000 سنة في إفريقيا ثم الكرو مانيون وهم أقدم البقايا المعروفة للبشر جنس هوموا ويرجع تاريخها إلى 430000 عام، ثم الإنسان البدائي أحد أنواع جنس هوموا الذي استوطن أوربا لحوالي 350000 سنة مضت، وانقرض حوالي 24000سنة مضت، ثم الحضارة الكباريه وتدجين الخنزير والماعز، الى بداية ظهور أريحا أقدم المدن المأهولة وبداية الثقافة في الصين وباكستان، إلى صهر النحاس وبدايات حضارات بلاد ما بين النهرين، وخصوصاً الحضارة السومرية واختراع الكتابة وبداية التاريخ منذ حوالي 5500 سنة.

في ذلك الحين بدأت بعض الحضارات بالنشوء مثل الحضارة الكيكلادية ونورتي شيقو ثم عيلام في إيران وقيام الأسرة الأولى في مصر، وبناء ستنهجن جنوب غرب إنكلترا ثم حضارة وادي السند والمملكة المصرية القديمة وحضارة المايا وبداية النصوص الأدبية السومرية، ثم إكمال خوفو لبناء الهرم الأكبر وفي هذه الفترة انقرض المأموت وشهد التاريخ قيام أول امبراطورية قوية في بلاد الرافدين وشمال سورية وهي الإمبراطورية الأكادية وتدجين الحصان، وظهور قوانين حمورابي، وظهور يونان الماسيين وبداية هيمنة الحثيون على منطقة الشرق الأوسط، ومع بداية انتشار استخدام الحديد كانت مملكة إسرائيل الموحدة قد ظهرت وكتبت الالياذة ولأوديسة، وظهرت الألعاب الأولمبية وتأسست روما، وصعدت الامبراطورية المدية، وبني سد مأرب وظهرت الإمبراطورية الفارسية وتدمر الهيكل لأول مرة على يد نبوخذ نصر الثاني بعد حصار القدس عام 587 ق.م، وشهدت الفترة ولادة بوذا وماها فيرا وتبع ذلك سقوط الإمبراطورية البابلية وامتدت الامبراطورية الفارسية من تراقيا إلى ليبيا، وتأسست في هذه الفترة الجمهورية الرومانية وإرساء الديمقراطية في أثينا وهزيمة الفرس في معركة مارثون وسالا ميس ونهاية الحروب الفارسية اليونانية وعصر سقراط وافلاطون وأرسطو وصعود الإمبراطورية البارسية.

مع ولادة المسيح مني الرومان بهزيمة بمعركة غابة تيوتوبورغ ودمرت القدس من قبل جيوش تيوس ودمر بركان فيزوف بومبي، وسقطت الإمبراطورية البارسية وصعدت مكانها الإمبراطورية الساسانية ونقل الرومان عاصمتهم من روما إلى ميلانو وانتهى وجود الإمبراطورية الرومانية الغربية عام 467 لتبدأ العصور الوسطى.

ولادة محمد نبي الإسلام وبدأت حضارة جديدة، عام 576شهد عام حروب الروم والفرس وقد تركت كلا الطرفين منهكين ولم يتمكنا من التعاون لوقف المد الإسلامي الجديد القادم من جزيرة العرب، وهاجر محمد إلى المدينة، وفي عام 627 حدثت معركة نينوا حيث تمكن البيزنطيون من هزيمة جيش فارس، وتوسع المد الإسلامي مع فتح القدس وباقي بلاد فارس عقب معركة نهاود وفتحت الإسكندرية وإسبانيا ومعركة بلاط الشهداء.

عام 750 بدأت الخلافة العباسية ومن حوالي سنة 780 وما بعدها، شهدت أوروبا غزوات وأدت النهضة الكار ولنجية لإحياء العلم والفلسفة لأوروبا وأنشئت الجامعات الأولى في بولونيا وباريس وأكسفورد وموديناء، وقد استقر الباكينج في الجزر البريطانية وفرنسا وأماكن أخرى، في حين تطورت الممالك المسيحية الإسكندنافية في أوطانهم الاسكندنافية. وتوقف توسع المجريين وتم الاعتراف بمملكة مسيحية في هنغاريا، ولعبت السلالات المقدونية التي كانت امتدادا للإمبراطورية البيزنطية دوراً في بعث صربيا وبلغاريا.

في القرن الحادي عشر وصلت الكنيسة الكاثوليكية إلى ذروة قوتها السياسية في هذا الوقت، ودعت الجيوش من مختلف أنحاء أوروبا إلى سلسلة من الحروب الصليبية ضد الأتراك الذين سيطروا على الأرض المقدسة، وبالتالي تأسيس الممالك الصليبية في بلاد الشام.

أنتجت العصور الوسطى العديد من الأشكال المختلفة من الأعمال الفكرية والروحية والفنية وشهد هذا العصر صعود النزعة العرقية، والتي

تطورت لاحقاً إلى القومية المدنية الحديثة في معظم أوروبا، والصعود الايطالي وصعود وهبوط الحضارة الإسلامية في الأندلس وإعادة اكتشاف أعمال أرسطو وبلغ ذروة الفن البيزنطي في القرن الثاني عشر في الهندسة المعمارية، والعديد من الكاتدرائيات القوطية.

في القرن الثالث عشر توقف الازدهار والنمو في أوروبا بسبب سلسلة من المجاعات والأوبئة مثل المجاعة الكبرى والموت الأسود أي الطاعون 1347 – 1352 وتسبب عن موت لا يقل عن ثلث سكان القارة ومع هجرة السكان والاضطرابات الاجتماعية والحروب شهدت فرنسا وانجلترا انتفاضات الفلاحين وشهدت أوروبا حرب المئة عام وعلى الرغم من هذه الأزمات شهد القرن 14 تقدما كبيراً في مجال الفنون والعلوم بعد تجدد الاهتمام في النصوص اليونانية والرومانية القديمة التي تجذرت في العصور الوسطى وبدأ عصر النهضة الإيطالية وأدى الاتصال مع العرب أثناء الحروب الصليبية لازدهار ذلك لأن الحضارة العربية كانت قد ازدهرت بفضل علماؤها واكتشافاتهم التي غزت العالم، ومع اختراع الطابعة التي سهلت نشر الكلمة المطبوعة وديمقراطية التعلم أديا لاحقاً إلى الإصلاح البروتستانتي في نهاية هذه الفترة.

يعتبر القرن الخامس عشر جسراً بين العصور الوسطى المتأخرة وعصر النهضة المبكرة ويمكن في وقت لاحق النظر إلى العديد من التطورات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية على ما عرف بالمعجزة الأوروبية، وقد كان لانقسام الكنيسة الكاثوليكية دوراً في الإصلاح البروتستانتي في القرن التالي، وفي القرن نفسه شهد تطورات عسكرية فقد سقطت القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية بيد العثمانيين مما اضطر الأوروبيين الغربيين للعثور على الطريق التجاري الجديد وفي نفس الوقت، بدأ عصر الإبحار ولاستكشافات الإسبانية والبرتغالية وأول وصول للأمريكيتين والمرور برأس الرجاء الصالح وشهد العقد الأخير من القرن سقوط نهائي لمملكة غرناطة أما في آسيا فقد حكم الإمبراطور

يون غلي الصين وبنى المدينة المحرمة وأمر باستكشاف العالم ، وفي أفريقيا أدى انتشار الإسلام إلى تدمير الممالك المسيحية في النوبة وفي الأمريكيتين وصلت امبراطورية الأنكاد وأزتك إلى ذروة نفوذها.

يعتبر المؤرخون القرن السادس عشر عصر صعود الغرب فقد بدأت إسبانيا والبرتغال استكشاف البحار في العالم، وفتح طرق التجارة في المحيطات وأصبحت أجزاء كبيرة من العالم الجديد مستعمرات إسبانية وبرتغالية، وفي أوروبا، أعطى الإصلاح البروتستانتي ضربة كبيرة للسلطة البابوية والكنيسة الرومانية الكاثوليكية حيث أصبحت السياسة الأوروبية تهيمن عليها النزاعات الدينية، وفي الشرق الأوسط، واصلت الدولة العثمانية التوسع وأخذ السلطان لقب الخليفة، وأجلت الصين المناطق الساحلية، بسبب القرصنة اليابانية، وعانت اليابان من حرب أهلية، وتوسعت سلطنة مغول الهند لتشمل معظم شبه القارة في جنوب آسيا وطرح كوبرنيكوس نظرية مركزية الشمس وكون الأرض جرماً يدور في فلكها.

شهد القرن السابع عشر فترة العصر الذهبي وعصر الباروك (فن العمار) والثورة العلمية، كما شهد في أوروبا حرب الثلاثين عاما والحرب التركية الكبرى ونهاية الثورة الهولندية وتفكك الكومنولث البولندي والحرب الأهلية الإنكليزية وشهدت القرن بداية الاستعمار الأوروبي للأمريكيتين بشكل جدي، وفي خضم ذلك كان هناك انتصار للدولة العثمانية، وبدأ عهد قوة السيخ في البنجاب، وانهار عهد اسرة ميونغ، وبحلول نهاية القرن، كان الأوروبيون قد طوروا علم اللوغاريتمات والكهرباء والتلسكوب والمجهر، وحساب التفاضل والتكامل والجاذبية الكونية وقوانين نيوتن للحركة وضغط الهواء.

خلال القرن الثامن عشر ومع سطوع التنوير عقب الثورتين الفرنسية والأمريكية وأصبحت الفلسفة والعلم في الصدارة، وقد شهد تراجع الدولة العثمانية بعد أن فشلت في مواكبة التقدم التكنولوجي في أوروبا، وشهد القرن 18 أيضا نهاية الكومنولث البولندي وهزيمة الجيوش العثمانية

العظيمة، وأصبحت بريطانيا العظمى هي القوة الرئيسية في جميع أنحاء العالم مع هزيمة فرنسا في الأميركيتين وبدأت الثورة الصناعية في بريطانيا مع انتاج المحرك البخاري.

شهد القرن التاسع عشر انهيار الامبراطوريات الإسبانية والفرنسية والصينية والرومانية المقدسة وهذا فتح المجال لتنامي نفوذ الإمبراطورية البريطانية والروسية والألمانية والولايات المتحدة واليابان، وقد توسعت الإمبراطورية الروسية في الشرق بينما توسعت البريطانية في الغرب، وشهد القرن اكتشافات علمية واختراعات وتطور في مختلف العلوم، وبدأت الثورة الصناعية، وتضاعف عدد سكان أوروبا من حوالي 200 مليون إلى أكثر من 400 مليون نسمة، وكانت السكك الحديدية أكبر تقدم عبر العصور، وأصبحت لندن أكبر مدينة في العالم.
وأصبحت الليبرالية حركة الإصلاح البارزة في أوروبا وانخفضت العبودية بعد نجاح ثورة العبيد في هايتي وبدأ الغاء الرق وتأسست مدن جديدة مثل شيكاغو في الولايات المتحدة وملبورن في استراليا كما شهد القرن تطوير في العديد من الألعاب الرياضية، ومع ضعف الحكم العثماني في البلقان تم إنشاء صربيا، بلغاريا، الجبل الأسود ورومانيا نتيجة الحرب الروسية التركية الثانية، وشهد القرن العشرين اندلاع الحرب العالمية الأولى والثانية وانهاء الاستعمار وتأسست الأمم المتحدة، وظهر تطور واضح في المواصلات والاتصالات وزيادة النمو السكاني، وولادة الثورة الرقمية.

ولكن لا تزال الدول المتقدمة تحاول السيطرة على الدول المتخلفة وزرع روح الطائفية التي تحرق الأخضر واليابس في هذه الدول المتخلفة، كما تتبع عدة قواعد لإحكام السيطرة عليهم واجبارهم على الخضوع لرغباتهم وتلهبهم بالشعارات الرنانة التي تغسل عقولهم وتسيرهم إلى الطريق الذي رسم لهم، إن تقدم الدول فتح أمامهم العديد من الطرق لكي يستعبدوا شعوب الدول المتخلفة التي لم يسعفها الحظ لكي تعي حاضرها وتتعرف على نوايا القوى العالمية.

الانتماء والهوية

تتكون هوية الفرد -إجمالاً- من عنصرين أساسيين، هما الانتماء والولاء، والانتماء له علاقة بالمنبت أو المنشأ، وهو لذلك مكاني، أو اثني أو ديني... أما الولاء فسياسي، والانتماء والولاء قد يلتقيان وقد يتباعدان أو ينفصلان، فالفرد قد يكون سورياً، أو عراقياً، أو ألمانياً... بالانتماء، ولكنه موالٍ أو غير موالٍ للنظام السوري، أو العراقي، أو الألماني، فقد يكون إسلامياً أو شيوعياً بالولاء، ولكنه سوري أو عراقي أو ألماني بالانتماء، وقد يهاجر أردني أو سوري أو إيراني إلى أميركا ويحصل على جنسيتها، ولكنّ انتماءه يظل للأردن، أو سورية، أو إيران، أما ولاؤه فيكون لأميركا، إذا صدق في اليمين التي أقسمها عندما حصل على الجنسية الأميركية، وكما وهو واضح، فإن الانتماء ثابت نسبياً ومتدرج عمودياً، أي إنه يبدأ من أسفل إلى أعلى، أما الولاء فمتغير ومتدرج عمودياً أيضاً، ويتوقف وجوداً وعدماً أو قوة وضعفاً، على سياسة الدولة أو النظام القائم، وقد ينعدم عند بعض الأفراد لدرجة الخيانة العظمى كانت سياسة أميركا، حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، تقوم على صهر المهاجرين من كل أصقاع الأرض في بوتقة أميركية واحدة، في محاولة للقضاء على انتماءاتهم الأصلية، وبحيث ينتمون لأميركا ويوالون نظامها، غير أنه حدث انقلاب فكري سياسي بعد ذلك تبنى التعددية، فصارت كل شعوب الأرض ممثلة بجالياتها هناك، وكأنها ما تزال في بلدانها التي هاجرت منها، أي إنها ظلت تنتمي إليها، ولكنها توالي أميركا إذا صدقت في يمينها، ومحك ذلك أنها وإن ظلت تنتمي إلى أصولها، إلا أنها سرعان ما تفصح عن أمريكيتها في الأزمات أو عندما يتحرك الواحد منها خارج أميركا في زيارة أو سياحة أو تجارة أو تعليم، ويتباهى بذلك، لكن التعددية تجعل المجتمع مخلوطاً لا مركباً، مما ينشئ أو يفتح ثغرة لصراع أو حرب أهلية، أو لتجزئة جغرافية، وللالتفاف على ذلك، تتبنى أوروبا وأميركا، إلى حد كبير، مبادئ المواطنة

والديمقراطية والعلمانية، باعتبارها الغراء أو المواد الفعالة القادرة على تنحية الهويات الفرعية جانباً لصالح تكوين الانتماء والولاء.
أما القوة الثانية القادرة على التركيب المجتمعي، والتي تلي تلك المبادئ، فهي الأحزاب السياسية التي تنظم الناس وتربطهم بعضهم ببعض على أساسها، أفقياً لا عمودياً، إن المواطنة والديمقراطية والعلمانية، هي أحد أعظم الاختراعات السياسية في تاريخ البشرية، وإن نظام الحكم والأحزاب السياسية التي تعتمدها، إلى جانب اعتماد العدالة في القضاء والتوزيع، يبقى، ولا يبقى بغيرها.
لقد فشلت الأنظمة العربية بعد الاستقلال في تحويل مجتمعاتها المخلوطة إلى مجتمعات مركبة، تتجلى في وحدتها الوطنية التي لا تنفصم لأنها مدعومة بالمواطنة والديمقراطية والعلمانية والعدالة، فكان هذا الحاضر العربي التعيس أو البائس لغيابها، لقد ظنت تلك الأنظمة أنها بالدكتاتورية أو الشمولية والتلاعب والتمييز والمحاباة والواسطة والمحسوبية والرشوة والنفاق باقية! لقد تجاهلت الشقوق أو الصدوع التي خلقتها الدكتاتورية والشمولية في بنية المجتمع، والتي انطلق منها الصراع والحروب الأهلية المروعة، فاندثرت أو تكاد.
إن كل دولة لا تعتمد مبادئ المواطنة والديمقراطية والعلمانية والعدالة، معتلة، وكلما تأخرت في اعتمادها، اشتد اعتلالها وصار وضعها مخطراً.
إن المواطنة والديمقراطية والعلمانية والعدالة، هي الدواء الشافي من ضغوط الهويات الفرعية (القاتلة).

لماذا الانتماء والولاء والانصهار ضمن المجموعات؟ لقد اكتشف الإنسان أن بالاتحاد قوة، وكلما ازداد عدد أفراد المجموعة ازدادت قوته، ولكنه لا يفكر أبعد من أنفه حيث اعتقد أنه بالقضاء على بقية المجموعات التي تنافسه يصبح الأقوى والأكثر حصولا على ملذات الحياة، ولا يعلم بأن اتحاد المجموعات سيصبح أقوى بكثير من قوته في الجماعة الواحدة، ولكنه عنيد وطماع وأناني ويستخدم ذكائه بالخداع والتآمر وايقاع الغير في فخاخه.

يتضمن مفهوم التطور، في الأصل، فكرة أن المجتمعات تمر بمراحل محددة؛ وذلك عند انتقالها من النمط البسيط إلى نمط أكثر تعقيداً، فلقد تطور المجتمع البشري، في البداية، من الأسرة، إلى العشيرة، ثم القبيلة، فالقرية، فالمدينة، فالمجتمع القومي. كما تشير فكرة التطور، في أغلب الأحيان، إلى نوع من تماثل نمو الكائن الحي وتطوُّر المجتمع الإنساني، سواء في البناء أو الوظيفة، واشتمل بصفة خاصة على فكرة أن التخصص المتزايد للوظائف، أمر يصاحب التطور المتزايد للبناء، غير أنه اتسع، فيما بعد، ليشمل عملية التغير التدريجي، الذي يحدث في كلّ المجتمعات، عندما تتغير وظائف نُظُم معينة، أو يُعاد تحديد الأدوار فيها، وتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، بعد الفرصة المتاحة، وبعد أساسيات الرفاهية، وهذه في مجموعها تعطي مؤشراً عن التطور الاجتماعي ضمن جماعة ما.

يقيس بعد "احتياجات الإنسان الأساسية" ما تقدمه الدولة لمواطنيها من حاجيات أساسية لا تستقيم الحياة من دونها، يشمل ذلك توفر الغذاء والرعاية الصحية الأساسية، ومياه صالحة للشرب، كما يدخل في هذا البعد مدى توفر المنازل الصالحة للسكن (من خلال توفر الخدمات الأساسية فيها كالصرف الصحي والكهرباء)، ومدى شعور الفرد بالأمان الشخصي.

البعد الثاني "الفرصة" يقيس مدى الحرية الشخصية التي يتمتع بها المواطن، يشمل ذلك قدرته على اتخاذ قراراته بشكل حر، من دون أن يخضع لتأثير عوامل خارجية من الدولة أو المجتمع، كما يقيس مدى تأثير صفات مثل التعصب والكره وعدم التعايش، إن وجدت لدى المجتمع، على قرارات الأفراد ومنعهم من الوصول لتحقيق أهدافهم، ويشمل أخيراً درجة توفر التعليم العالي ومدى إمكانية تطوير الفرد لمهاراته الشخصية بسهولة.

أما البعد الثالث، أساسيات الرفاهية، فيقيس مدى توفر العوامل الأساسية لتحقيق الرفاهية الحالية والمستقبلية، ويدخل في ذلك مدى قدرة المواطن على الحصول على المعلومات من داخل الدولة أو من خارجها، ومدى توفر مستوى من الحياة الصحية، كما يقيس مدى التزام الدولة تدابير حماية البيئة والحفاظ عليها مثل الحفاظ على الهواء والماء من التلوث، والحفاظ على الأرض من التصحر، ما له أهمية بالغة في توفر الحياة الفارهة لدى الأجيال الحالية والمستقبلية.

العالم يتجه اليوم أكثر فأكثر إلى أن يكون موحد الحضارة متعدد الثقافات، إلى أن يصل إلى الحضارة العالمية أو الحضارة الكونية الموحدة ومتعددة الثقافات لتفسح المجال إلى طريق الابداع والتطور والازدهار، ولا يزال هنالك من يرفع الشعارات المناقضة لتوحد الأقليات مثل مطالبة الأكراد بالاستقلال أو القبائل المغاربية أو الأمازيغية والكتالونية وغيرها.

إن تحقيق السلم الاجتماعي، وتحقيق الرخاء والمساواة والديمقراطية والعدالة بين أعضاء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية، والدينية، والعرقية، والاجتماعية، يكفي أن يكون الفرد مواطناً ليتمتع بحقوقه ويقوم بواجباته، ويعرف هذا الفرد بمواطنيته لا بعشيرته، أو دينه، أو طائفته، أو عرقه، أو مركزه المالي أو الاجتماعي.

المواطنة والديمقراطية والعلمانية والعدالة

وطننا العربي رغم اتحاده في التاريخ واللغة والدين إلا أنه لا يمثل نسيجًا عرقيًا متجانسًا، الوطن العربي مليء بثقافات وأعراق مختلفة كانت في يوم من الأيام سببًا من أسباب تفوقه وتقدمه، لكنها الآن تعتبر أحد الأسباب الرئيسية للصراع في المنطقة خصوصًا مع استغلال الاستعمار الأجنبي لهذا الأمر من أجل اللعب بالقاعدة الاستعمارية الشهيرة فرق تسُد.

الأكراد:

الأكراد هم أكبر أقلية عرقية في العالم ورغم ذلك فهم لا يملكون دولة خاصة أو كيانًا سياسيًا موحدًا يعترف به العالم كله.

يتوزع الأكراد في وطننا العربي بين دول سوريا والعراق في مناطقهما الشمالية، بالإضافة لذلك يتواجد الأكراد في مناطق من تركيا وإيران مع حلم تاريخي بإقامة دولة مستقلة على أراضٍ مشتركة لهذه الدول الأربع،

العرق الكردي نابع من العرقيات الإيرانية وهي تلك الشعوب التي تتحدث باللغة الإيرانية وتنتشر بشكل عام من هندوكوش شرقًا إلى وسط الأناضول غربًا ومن آسيا الوسطى شمالًا إلى الخليج العربي جنوبًا.

يقدر عدد الأكراد في العالم بحوالي 27 مليون نسمة منهم حوالي 6 مليون في كل من سوريا والعراق.

الشيعة:

رغم التواجد الكبير للشيعة في العراق وسيطرتهم على الأوضاع السياسية فيها إلا أن هناك دولًا يتواجد فيها الشيعة كأقلية.

1- السعودية: يتركز الوجود الشيعي في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وبخاصة في محافظتي القطيف والأحساء التي يشكل فيها الشيعة الأغلبية، يتواجد الشيعة بأعداد قليلة في مناطق أخرى مثل المدينة المنورة ونجران وعسير وجيزان.

يمثل الشيعة حوالي 4-5% من إجمالي عدد سكان المملكة البالغ عددهم 16 مليون نسمة، جدير بالذكر أن مصادر أخرى تشير إلى أن نسبة عدد الشيعة بالمملكة يصل إلى حوالي 15% من إجمالي السكان.

من بين المقدسات الخاصة بهم في المملكة كل من المسجد النبوي وقبر الحسن بن علي بن أبي طالب وقبر علي بن الحسين وقبر محمد الباقر وقبر جعفر الصادق.

2- البحرين: رغم أن الشيعة يمثلون حوالي نصف سكان البحرين إلا أنهم لا يحظون بالحقوق السياسية والاجتماعية التي يملكها نظراؤهم السنة.

هناك اختلافات كبيرة بن السنة والشيعة في تقدير عدد الشيعة بالبحرين حيث يقول الشيعة أنهم الأكثرية بينما يصر السنة أن نسبة الشيعة أقل منهم.

3- الإمارات العربية المتحدة: يمثل الشيعة في الإمارات حوالي 15% من إجمالي السكان المسلمين بها طبقًا لإحصاءات حكومية رسمية.

4- الكويت:

يشكل الشيعة في الكويت ما نسبته 40% من إجمالي نسبة السكان.

البربر أو الأمازيغ:

يتواجد البربر كمجموعة أقلية في دول المغرب العربي.

موسوعة البريت ينكا تشير إلى أن البربر من حيث العرق يمثلون حوالي 80% من إجمالي سكان الجزائر والمغرب، و60% من إجمالي سكان

تونس وليبيا، وبالتالي يصبح إجمالي عددهم في هذه الدول حوالي 50 مليون شخص.

التعريب تسبب في القضاء على اللغة الأصلية للسكان البربر في عدة مناطق بالإضافة للقضاء على هوية العديد منهم حيث نلاحظ أن العديد من أولئك الذين كانوا ينتسبون لأجداد من البربر باتوا الآن يدعون أنهم عرب.

الموسوعة ذاتها تشير إلى أنه من ناحية الهوية فإن البربر يمثلون أقلية عرقية في دول المغرب العربي حيث يمثلون 40% من سكان المغرب، و30% من سكان الجزائر، و5% من سكان تونس، و10% من سكان ليبيا، وبالتالي فإن مجموع البربر في هذه الدول طبقًا للهوية يبلغ 20 مليونًا فقط.

الأرمن:

وهم شعب ينتمي إلى العرق الآري، وتواجدهم في الوطن العربي جاء من خلال ضم مناطق شمال العراق وسوريا وفلسطين ولبنان إلى دولة أرمينيا في الفترة بين القرن السابع قبل الميلاد وحتى القرن الأول الميلادي.

عام 301م اعتنقت أرمينيا الديانة المسيحية رسميًا ليصبح بالتالي جميعُ الأرمن مسيحيين حتى يومنا هذا.

يتواجد الأرمن في عدة دول عربية كأقليات قليلة، يبلغ عددهم في لبنان 156 ألف نسمة، وفي سوريا 100 ألف نسمة، وفي العراق 20 ألف نسمة، وفي مصر 6500 نسمة، وفي الأردن 5 آلاف نسمة، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 3 آلاف نسمة بالإضافة إلى 2000 من الأرمن يعيشون في الإمارات.

اليزيديون:

هي مجموعة دينية كردية تتركز في مناطق بالعراق وسوريا.
ينتمون عرقيًا إلى أصل كردي له جذور هندية أوروبية على الرغم من تأثرهم الثقافي بمحيطهم المتكون من مزيج من الثقافات العربية والآشورية السريانية.

البعض يرى أن الديانة اليزيدية التي يتبعها اليزيديون هي ديانة منشقة ومنحرفة عن الإسلام، كما يرى البعض أنها خليط من عدة ديانات قديمة مثل الزردشتية والمانوية والميث رائية.

تعرض اليزيديون عبر تاريخهم إلى حوالي 72 حملة إبادة مما تسبب في خلق ثقافة الانزواء في تفكيرهم.

يبلغ إجمالي عدد الزيديين حول العالم من 700 ألف إلى مليون شخص.

العلويون:

هي إحدى طوائف الشيعة الجعفرية الاثني عشرية والتي تتميز عن باقي الطوائف بإيمانهم بالدعوة الباطنية والتي تعني سرية تعليم وممارسة العبادة والتي تأتي من أجل حمايتهم من الأخطار السياسية المحيطة بهم.

العلويون أيضًا لا يعترفون بنظام المرجعيات الدينية كما أن كتبهم الفقهية قليلة نسبيًا، ونتيجة سرية هذه الطائفة فقد وجهت لها العديد من الاتهامات على مر التاريخ، فوصفها بعض الشيعة بالغلو، وكفرها بعض السنة.

يتركز العلويون في الجبال الساحلية السورية ويقدر عددهم بحوالي 11,5% من إجمالي السكان في سوريا.

الدروز:

هي طائفة دينية لها أتباع في كل من لبنان وسوريا وفلسطين والأردن.

كلمة الدروز تأتي نسبةً إلى نشتيكن الدرزي الذي انشق عن دعوة طائفة الموحدين في عصر الدولة الفاطمية في خلافة الحاكم بأمر الله، الطائفة

الدرزية قامت لاحقًا بقتل نشتيكن الدرزي لاعتباره مرتدًا عن الإسلام نتيجة خروجه عن تعاليم الإسلام.

من هنا فإن الدروز يسمون أنفسهم الموحدين الدروز وأنهم أتباع الحاكم بأمر الله الفاطمي ويعتبرون أن السيد المسيح هو نبيهم وهو أساس كل الديانات.

يبلغ تعداد الدروز في سوريا حوالي 700 ألف نسمة، وفي لبنان حوالي 250 ألف نسمة، وفي فلسطين حوالي 130 ألف نسمة، وفي الأردن حوالي 20 ألف نسمة.

الشركس:

هم مجموعة شعوب تشمل سكان شمال القفقاز مثل أديغة والشيشان وآفار ولزجين، وكنتيجة للحروب التوسعية للإمبراطورية الروسية اضطر عدد كبير من الشركس الهرب إلى الدولة العثمانية خصوصًا وأن غالبية الشركس يدينون بالدين الإسلامي.

يتواجد الشركس في العراق حيث يقدر عددهم بحوالي 30 ألف نسمة كما يتواجدون بأعداد ضئيلة في الأردن وسوريا.

النابيون:

هم أهل منطقة النوبة التي تمتد على ضفتي نهر النيل في المنطقة الواقعة بين أقصى شمال السودان وأقصى جنوب مصر لا أحد يعلم على وجه الدقة كم يبلغ عدد النوبيين في مصر والسودان لكن عددًا من الإحصاءات غير الرسمية يشير إلى أنهم ما بين 2 – 5 ملايين تقريبًا.

تتألف المسيحية من ستة طوائف أو ست عائلات كبيرة، وتتفرع عن كل طائفة منها مجموعة من الكنائس أو البطريركيات التي هي ذات نظام إداري مستقل أو شبه مستقل عن سائر الكنائس أو البطريركيات؛ إنما في أمور الإيمان فهي تتبع العائلة الكبرى التي تنتمي إليها؛ وغالبًا ما

يكون الاختلاف بين الكنائس المنتمية لطائفة واحدة هو في ظاهر الطقوس، لكون الطقوس ترتبط بشكل أساسي بثقافات الشعوب وحضارتها، أكثر من كونها ترتبط بالعقائد.

الطوائف المسيحية الستة هي، الكاثوليكية وتعني بالعربية الجامعة، والأرثوذكسية الشرقية وتعني بالعربية الصراطية المستقيمة، البروتستانتية وتعني المعارضون أو المحتجون، وأرثوذكسية مشرقية، ونسطورية وتدعى هذه الطوائف بالكنيسة التقليدية، ومجموعة طوائف أخرى غير المحسوبة عليها لأسباب شتى أبرزها إنكار ألوهية المسيح، تدعى هاتان الطائفتان بالكنائس غير التقليدية.

إن هذه ليست مشكلة عربية فقط، فالظهور السياسي للأقليات ظاهرة عالمية، إذ إن هذه الأقليات في جميع دول العالم النامي أصبحت أكثر تصريحا ومطالبة بحقوقها وتسعى للاعتراف بوجودها المستقل ولغاتها وعرقيتها وثقافتها وحقوقها التعليمية، وحتى الغرب ليس حصينا من هذه الاتجاهات، إذ إننا نجد في بريطانيا على سبيل المثال أن الويل زيين والأسكتلنديين حصلوا على حكم ذاتي وأصبحت لهم برلماناتهم الخاصة بهم خلال العقد الأخير، كما أن الكتالونية في إسبانيا يطلقون اسم الدولة على إقليم كتالونيا، وطبعا يطالبون من فترة لأخرى بحقهم بالاستقلال وتشكيل دولة خاصة بهم ولكن اسبانية تمنعهم من ذلك كونهم تابعين للدولة الإسبانية، وتواجه فرنسا ضغوطا لمنح البريتانيين والكورسيكيين حقوقهم الثقافية، أما في الولايات المتحدة التي يعتبر كل مواطن فيها تقريبا مهاجرا فلا توجد فيها أقلية عرقية متمركزة في منطقة واحدة، ولذلك فإنه من غير المحتمل مطالبة أي مجموعة عرقية فيها بحكم ذاتي أو حتى بالانفصال على الرغم من أن المكسيكيين المتمركزين في جنوب غرب الولايات المتحدة قد يطالبون يوما ما بالاستقلال الثقافي، إن الأقليات العرقية الأميركية تمارس الحياة السياسية وتبحث عن نفوذ،

واللوبيات العرقية في كل مكان، فهناك الكوبيون والإيطاليون واليهود والعرب والصينيون والكوريون والمكسيكيون وغيرهم.

واليوم مع تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية فإن الأقليات تسعى لأن تجاهر بالمطالبة بحقوقها وتنظم المظاهرات لهذا الغرض وتخلق مشكلات للدولة وتؤثر على نتائج الانتخابات، فكيف سيتعامل العالم العربي مع هذه القضية؟ وهناك دول إسلامية أخرى مثل إيران وأفغانستان وباكستان تعاني من مشكلات الأقليات العرقية بشكل أكبر مما تعانيه بعض الدول.

كما أن الدول الأفريقية تواجه مشكلات معقدة هي الأخرى تتمثل في تنافس المجموعات العرقية داخل الدولة الواحدة.

Citoyenneté أو المواطنة بالفرنسية وتعني الفرد الذي يتمتع بعضوية

بلد ما ويستحق بذلك ما ترتبه تلك العضوية من امتيازات، وفي معناها السياسي، تُشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه؛ أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه، ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي، يُقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم هموم الذات عن أمور الصالح العام، وفضلاً عن التفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة، بما يؤسس للتعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك، وتتألف المواطنة من ثلاث عناصر أساسية:

العنصر المدني يتضمن الحرية الفردية، وحرية التعبير والاعتقاد والإيمان، وحق التملك، والحق في العدالة، وتحقيق العنصر المدني في المواطنة في المؤسسات القضائية.

العنصر السياسي يعني الحق في المشاركة في الحياة السياسية بوصف المواطن عنصراً فاعلاً في السلطة السياسية، من خلال البرلمان.

العنصر الاجتماعي يعني تمتع المواطن بخدمات الرفاهية الاجتماعية وإشباع حقوقه الاقتصادية، والتي تتضمن التعليم، وحسن الرعاية

الصحية، على سبيل المثال لا الحصر، ولهذا يُقال عن كل كائن بشري أنه يتمتع بالمواطنة، إذا كان يتمتع بخصائص اجتماعية معينة، لها معناها السياسي المعتد به قانوناً، مثل الحقوق والواجبات، والالتزامات، والحرية في اتخاذ القرارات، التي تمثل شأناً يتصل بمصلحته الخاصة، وفي المشاركة في المصالح العامة، وكذلك المشاركة في المجتمع المدني. ويُصطلح على تسمية هذه المواطنة "بالمواطنة الأساسية أو الفعلية"، وذلك في مقابل التمتع بالمواطنة الرسمية، وهو المصطلح الذي أصبح من المعتاد في هذا العصر أن يقتصر معناه على كون الفرد عضواً في دولة قومية.

ويقتضي تمتع الفرد بالمواطنة في معناها الأول، أن يشكل هذا الفرد جزءاً من كيان سياسي اجتماعي، وأن تلك الحقوق والواجبات وغيرها من الأمور، التي من حق الفرد، أن يحوزها في صورتها الحسية الملموسة وكذلك في صورتها المعنوية، استناداً إلى كونه عضواً في هذا الكيان، ولا تكون صفة المواطنة إلا لمن يكون ـ طبقاً للدستور والقانون ـ له الحق في المشاركة في حكم بلاده، من خلال مؤسسات الحكم السياسية والقانونية والدستورية، أما الأفراد المقيمون على أرضٍ ويُجبرون على الانصياع للأوامر الصادرة إليهم دون أن يسهموا، بشكل ما، في إعدادها أو إصدارها، مثل الأجانب، مع إمكانية تمتعهم بالحقوق المدنية، فهذه الفئة لا يعدون مواطنين، أي أعضاء أصلاً في الجماعة السياسية يسهمون في توجيه حياتها، ويعد وعي الإنسان بأنه مواطن أصيل في بلاده وعي أصيل بالمواطنة وبأنه ليس فقط مُقيماً يخضع لنظام معين، دون أن يشارك في صنع القرارات داخل هذا النظام.

يُعد هذا الوعي بالمواطنة نقطة البدء الأساسية في تشكيل نظرة الفرد إلى نفسه، وإلى بلاده، وإلى شركائه في صفة المواطنة، وعلى أساس هذه المشاركة يكون الانتماء إلى الوطن، ومن خلال المشاركة تأتي المساواة، فلكل مواطن الحقوق نفسها وعليه الواجبات ذاتها، فلصفة المواطن ثلاثة أركان: الانتماء للأرض، والمشاركة، والمساواة أي الندية.

ومن ثم يأتي جهد الشخص في إطار الجماعة السياسية لممارسة صفة المواطنة، والتمسك بها، والدفاع عنها، وحينما تنجح الجماعة في استخلاص حقوق الوطن والمواطن، تظهر اللحظة الدستورية، فتتحول الأرض إلى وطن، والإنسان، الذي يحيا عليها ويشارك في صياغة حياتها إلى مواطن، وعلى ذلك فالوطن هو ما يؤسس فكرة المواطن، وثم من بعدها فكرة المواطنة، فالمواطنة في حقيقته التامة ـ الجماعة الوطنية التي تستكمل التعبير عن شخصيتها وإرادتها بالدولة الواحدة المستقلة، والمواطن في حقيقته التامة هو الفرد بوصفه عضواً بالفعل في دولة وطنية، وهنا يجب التمييز بين الوطنية والمواطنة.

فالوطنية ظاهرة نفسية اجتماعية مركبة، قوامها حُب الوطن أرضاً وأهلاً، والسعي إلى خدمة مصالحه، أو بعبارة أخرى: ظاهرة نفسية فردية وجماعية، تدور على التعلق بالجماعة الوطنية وأرضها ومصلحتها وتراثها والاندماج في مصيرها.

المواطنة أو المواطنية وهي ظاهرة مركبة محورها الفرد، من حيث هو عضو مشارك في الجماعة الوطنية، وفي الدولة التي هي دولتها، وهذا الفرد وهو بهذه الصفة خاضع لنظام محدد من الحقوق والواجبات، وبعبارة أخرى: الوطنية والمواطنة وجهان متباينان من وجوه الارتباط بالجماعة الوطنية، ووجودها السياسي.

وفي الحقيقة حينما نتحدث عن المواطنة، كنظام حقوق وواجبات، فإننا نعني، في الوقت ذاته، حقوق المواطن وواجباته في الدولة، وواجباتها للمواطنين؛ فحقوق المواطنين هي واجبات على الدولة، وحقوق الدولة هي واجبات على المواطنين، لذا، حدد المواطنة بوصفها المكانة التي تيسر الحصول على الحقوق والقوى المرتبطة بها، وفي محاولة توضيح هذه الحقوق يرى أنها تتشكل من الحقوق المدنية، التي تضم حرية التعبير والمساواة أمام القانون، والحقوق السياسية، التي تشمل:

الحق في التصويت.

الحق في الانضمام إلى أي تنظيمات سياسية مشروعة.

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي تحتوي على الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي.

شروط المواطنة ومقوماتها الأساسية:

المقوم الأول ويعد اكتمال نمو الدولة ذاتها بُعداً أساسياً من أبعاد نمو المواطنة، ويتحدد نمو الدولة بامتلاكها لثقافة تلك الدولة، التي تؤكد على المشاركة والمساواة أمام القانون، وعلى هذا النحو، فإن الدولة الاستبدادية لا تتيح الفرصة الكاملة لنمو المواطنة، لأنها تحرم قطاعاً كاملاً من البشر من حقهم في المشاركة، أو أن الدولة ذاتها قد تسقط فريسة حُكم القلة التي تسيطر على الموارد الرئيسية للمجتمع، ومن ثم تحرم بقية الأفراد من حقوقهم في المشاركة، أو الحصول على نصيبهم من الموارد، الأمر هذا يدفعهم، بداهة، إلى التخلي عن القيام بواجباتهم والتزاماتهم الأساسية، وهو ما يعني تقلص مواطنتهم بسبب عدم حصول المواطن على جملة الحقوق والالتزامات الأساسية، التي ينبغي أن تتوافر له، وهذا يوضح أن ثمة رابطة عضوية بين اكتمال نمو الدولة واقترابها من النموذج المثالي للدولة الحديثة، والمجتمع القوي المتماسك، وبين اكتمال المواطنة في مستوياتها غير الناقصة.

المقوم الثاني ارتباط المواطنة بالديموقراطية، وذلك بوصف أن الديموقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة، وفي هذا الإطار تعني الديموقراطية التأكيد على لا مركزية القرار، في مقابل اختزال مركزية الجماعة، كما تعني أن الشعب هو مصدر السلطات، إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين، بصرف النظر عن الدين أو العُرف أو المذهب أو الجنس، وحتى تكون المواطنة فعالة، فمن الضروري أن يتوافر لها قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة، بحيث تُصبح هذه المعرفة قاعدة

القدرة على تحمل المسؤولية، كما تشكل أساس القدرة على المشاركة والمساءلة.

المقوم الثالث تمتع المواطنين، بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا يعني قيام عقد اجتماعي يؤكد على أن المواطنة في الأمة، هي مصدر كل الحقوق والواجبات، وأيضاً مصدراً لرفض أي تحيز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أي معيار، سواء الجنس أو الدين أو العرق أو الثروة أو اللغة أو الثقافة، في نطاق ذلك، فإنه من الضروري تأكيد التلازم بين الحقوق والواجبات القانونية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك حتى تتحقق الديموقراطية الكاملة، وفي هذا الإطار يتطلب التأكيد على المواطنة التأكيد على المساواة والعدل الاجتماعي، فيما يتعلق بتوزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبطبيعة الحال السياسية.

المقوم الرابع الذي يُعد الفرد البالغ العاقل أحد المكونات الأساسية للمواطنة، وذلك بوصف أن هذا الفرد يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة، بإشراف الدولة وسيطرتها، وتساعد عملية التنشئة ـ في حالة اكتمالها ـ الفرد على أن يستوعب أهداف الجماعة وتراثها، ويعبّر عن مصالحها، ويتعايش مع الجماعة، دون أن يذوب في إطارها.

المقوم الخامس وهو يُعد إشباع الحاجات الأساسية للبشر، في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أحد المقومات الرئيسية للمواطنة، وفي هذا الإطار تواجه المواطنة أزمة إذا تخلت الدولة عن القيام بالتزاماتها المتعلقة بتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبشر، ومن الطبيعي أن يؤدي عدم إشباع الحاجات الأساسية للبشر إلى ظواهر عديدة، تُشير في مجملها إلى تآكل الإحساس بالمواطنة، وتبدأ هذه الظواهر بالانسحاب من القيام بالواجبات، مادامت الحقوق قد تآكلت مروراً بعدم الإسهام أو المشاركة الفعالة على كافة الأصعدة، وحتى الهروب من المجتمع، والبحث عن مواطنة جديدة، أو

التمرد على الدولة والخروج عليها، والاحتماء بجماعات وسيطة، أو أقل من الدولة، وتؤدي كل هذه الظواهر إلى تآكل المواطنة، بسبب تآكل إشباع الحاجات الأساسية.

إلا أنه مع ظهور أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير في النصف الثاني من القرن العشرين أصبح من الصعب إنكار حق الأقليات العرقية أو الدينية في المساواة.

وأعتقد أن النشاط السياسي للأقليات العرقية سيكون مألوفا في كل العالم في المستقبل ويعكس الاتجاه نحو الديمقراطية وحقوق المجتمعات العرقية والدينية، والأقليات المسلمة على سبيل المثال تبحث عن حقوقها وعن المساواة في الهند وروسيا والصين.

إن عملية التخلي عن هوية الأقلية لصالح هوية الأغلبية كانت أمرا شائعا خلال القرن الماضي، لكن الأقليات، في كل أرجاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة، ترفض اليوم التخلي عن هويتها، من المرغوب فيه من حيث المبدأ رؤية جميع الأقليات تنصهر في مجتمعاتها التي تعيش فيها، ولكن حتى في الولايات المتحدة نفسها لا نجد هذه الأقليات منصهرة في المجتمع الأميركي بكل ما في الكلمة من معنى وفي دول كالجزائر والعراق فإن الأقليات فيهما تبدي استعدادا أقل للتخلي عن هويتها.

في 11 آذار/مارس 1882، ألقى أرنست رينان محاضرته الشهيرة في جامعة السوربون في باريس بعنوان: "ما هي الأُمّة؟"، واعتبر أنَّ الأُمّة هي روح، ومبدأ فكري يقوم على ركيزتين: الذاكرة المشتركة من جهة، وإرادة العيش معًا من جهة أخرى. فاعتُبرت مقاربته بأنها تقوم على النموذج التعاقدي للأمة الذي يتخطَّى الانتماءات الخاصة للفرد، على خلاف النموذج الألماني المعاصر له، الذي يقوم على وحدة اللغة، والدين، وحتى العرق، إذ يقول: الإنسان ليس عبدًا، لا لِعِرْق، ولا لِلُغة، ولا لِدِين... فاجتماعٌ بشريّ واسع، مع فكرٍ سليم، وقلبٍ حارّ، يخلق وعيًا قيميًّا يسمّى الأمة، لقد تشكّلَت غالبية الدول في القرنين التاسع عشر

والعشرين، على أساس القومية الوطنية، ومبدأ الدولة-الأمة، وقد قدّمَت هذه المنظومة نوعًا من الاستقرار، لمجتمعات كانت وليدة تحوُّلات في الخرائط السياسية، إمَّا خارجة من ثورات، أو صراعات داخلية، تكمن أهمية المفهوم القومي في تحقيق المساواة بين المواطنين، وتخطِّي المنظومة الجماعية، أو "الدولة-الجماعة"، حيث تقوم جماعة خاصة بالهيمنة على الحيّز العام، والسيطرة على السلطة السياسية في بلد ما، باسم إيديولوجية إثنية، أو دينية، أو غيرهما، إذ لا يبقى لمن هم خارج الجماعة في هذه "الدولة-الجماعة"، إلاَّ الخضوع لمنظومات التمييز، أو رفض هذا الواقع، إمَّا بالهجرة، أو بالمقاومة، لكن هشاشة المفهوم القومي، تكمن في ضعف الوحدة التي يدّعي تمثيلها، وهي في غالب الأحيان تستند إلى فكرة إيديولوجية أكثر منه إلى الواقع، فمصطلح "الأمة" في تركيبة "الدولة-الأمة"، هو تصوّر، لا بل ادِّعاء يَضعُف أمام قوة الروابط الأخرى ذات الطابع العصبي، مثل العشيرة أو الطائفة الدينية، لهذا السبب غالبًا ما ترافقت الدول القومية باستبداد سياسي، سُمِّي "بالدولة القوية"، وتعني الدولةُ القوميةُ القوية هنا، هيمنةَ السلطة السياسية على المجتمع، لقمع الخصوصيات الثقافية، وتفكيك الروابط العصبية، والترويج لقراءة رسميّة للتاريخ، بهدف صهر المواطنين في بوتقة واحدة تحددها الدولة، وتغذيها بالتعبئة التربوية، والإعلامية، من اللافت أيضًا، أنّ غالبية النخب السياسية والفكرية مالت نحو هذا المفهوم، لنفورها من العصبيات التقليدية الدينية أو غيرها، ولقناعتها بضرورة تحقيق المواطنة عبر علاقة المواطن المباشرة بالدولة، دون أي وسيط بينهما، لكن، يبدو أن هذا النموذج للدولة الحديثة، لا يملك المناعة الكافية لمواجهة المعضلات الكبيرة الراهنة، كالتطرف، والطائفية، والهجرة الكثيفة، فالنظام البعثي القومي العربي، بجناحَيْه العراقي والسوري، الذي قام على مبدأ انصهار المواطنين في الهوية القومية الواحدة والجامعة، فشل في التعامل السليم مع انتماءات المواطنين وثقافاتهم الخاصة، الدينية، أو الإثنية، ما جعل المجتمعين العراقي والسوري، يدخلان في صراعات طائفية ومذهبية عنيفة، ومدمِّرة للنسيج المجتمعي، وأدَّى إلى نشوء حالة

شبه الانفصال الكردي عن الجسم الوطني، واللافت أنَّ أوّل وأكثر من يدفع ثمن كذبة الانصهار القومي، هم الأقليات في هذه المجتمعات، في زمن النزاع، كما في زمن السلم، فالإيديولوجيا القومية تُفقِد الأقلّيّات ميزتها الثقافية، التي يمكن أن تُشكِّل غِنًى للمجتمع ونموّه، هذا ما جرى للأقلّيّات في العراق وسوريا، فهي في حال تراجُعٍ ديمغرافي وسياسي مستمرّ منذ بدايات القرن العشرين، مرورًا بالأنظمة القومية، ووصولاً إلى مرحلة الصراع الداخلي وما بعده، ينطبق الموضوع نفسه أيضًا على تركيا، حيث لا مع الأتاتوركية الحديدية ذات الطابع العسكري لحماية الوطن القومي التركي، ولا مع المنحى الإسلامي الجديد للنظام، حقق الترابطُ الاجتماعي، والاستقرار السياسي، فعلى مدى مئة عام، لا الأكراد وجدوا حلاًّ لقضيتهم، ولا الأقليات كالعلويين أو المسيحيين استفادوا من المناخ السياسي للقومية التركية، وإذا نظرنا إلى فرنسا، نجد صعوبة اندماج المسلمين في المجتمع والحيّز العام، وهم قد وصلوا إلى هذا البلد عبر موجات الهجرة المختلفة.

أنّ الرقي الإنساني مرتبط بتطوّر مفهوم المواطنة، وتحقيقه العملي، فأهمّ ما أسهم فيه نشوءُ المواطنة، هو انعتاق الإنسان من السلطة المفروضة عليه، والوصاية المرتبطة بها، والتي تسخّره لما تراه هي مناسبًا لها ولمصالحها، فانعتاق الإنسان من الوصاية السلطوية، جعل منه فردًا يتمتّع بهويّة شخصيّة وكيان معنوّي، يسمح له بتحديد مصالحه والدفاع عنها، فاستقلاليّة الفرد، وتفاعله مع غيره في سياق حيّز مشترك، بهدف المشاركة في إدارة شؤونهم العامة، أنتج المواطنة، في بداياتها، أخذت المواطنة شكلاً فئويًّا مبنيًّا على التمييز بين الناس، كأحرار وعبيد، أو رجال ونساء، أو أهل المدينة والغرباء، فتمتّع الرجال الأحرار، أهل المدينة في أثينا الإغريقيّة، في القرن الرابع قبل الميلاد، بالمواطنة، وحُرم الآخرون منها، استمرّ هذا النموذج سائدًا في ظل الإمبراطوريّة الرومانيّة، مع توسّع تدريجي في إعطاء صفة المواطن، لتشمل في (212 ميلادي) جميع سكان الإمبراطوريّة وفق مرسوم كركلا، وفي ظل الحكم

الإسلامي المتعدّد الأشكال، عرفت مناطق شرق البحر المتوسّط وجنوبه نموذجًا شبيهًا من المواطنة الفئوية، التي تُميّز بين المواطنين على أساس انتماءاتهم الدينيّة، في سياق المفهوم الجماعي للدولة، أمّا في الغرب، وتحديدًا أوروبا، فقد عرفت المواطنة تراجعًا في فترة القرون الوسطى، حتى قيام الثورة الإنكليزيّة في القرن السابع عشر، وتبنّي الثورة الفرنسيّة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" سنة 1789، جاء في هذا الإعلان "أنّ جميع الناس يولدون ويبقون أحرارًا، ومتساوين في حقوقهم الطبيعيّة، والتي لا يمكن انتزاعها منهم، وهي: الحرية، والملكية، والأمان، ومقاومة الظلم" (بند1-2)، وبأن لا أحد فردًا كان أم جماعة يستطيع أن يمارس سلطة غير نابعة من سيادة الأمة" (بند 3)، فانتقل بذلك الغرب، من المواطنة الفئويّة إلى المواطنة القوميّة، ومفهوم الدولة-الأمة القائمة على مبدأ الانصهار، أن المواطنة القوميّة تُعاني التعثّر في التعامل مع التنوّع الثقافي، الذي تزداد مكانته باستمرار في المجتمعات الراهنة، ففرضُ ثقافة الأكثريّة على الآخرين عبر المقاربة الانصهاريّة أو الاستبداديّة، يُضعف شرعيّة الدولة والترابط الاجتماعي، لا بدّ من الأخذ أيضًا بالاعتبار، نظريّة توماس مارشال (1883-1981) حول المواطنة الاجتماعيّة، حيث يُشدّد على ارتباط الحقوق المدنيّة والحقوق السياسية، بالحقوق الاجتماعية، ما يَربط تحقُّق المواطنة، بتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ يقول مارشال على سبيل المثال: الحق في حرية التعبير، يَفقد معناه إذا، لسبب عدم توفر التربية، ليس لديك شيءٌ يستحق القول، لتعبّر عنه، مع تأكيد أهميّة البعد الاجتماعي-التنموي في تحقيق المواطنة، لكنه من الضروري أيضًا الاعتبار أنّ التنوّع الثقافي، لغويًّا كان أم اثنيا، أم دينيًّا، وأصيلاً كان أم وافدًا، يحتاج إلى أن يجد في المواطنة مساحة للتعبير عن معالمه، والاعتراف بخصوصيّاتها، والتفاعل في ما بينها، لتشكيل هويّة وطنيّة جامعة، وشعور حقيقي بالانتماء للجماعة الوطنيّة من قِبَل جميع المواطنين. يقول يورغن ها برماس إنّه يجب استبدال القوميّة "بالوطنيّة الدستوريّة"، والانصهار بمشاركة المواطنين الفاعلة والمفتوحة في النقاش العامّ، على أساس التضامن والسيادة الشعبيّة، لذلك يُضيف

هابرماس إلى الحقوق المدنيّة والسياسيّة والاجتماعيّة، الحقوق الثقافيّة، كَرُكن من أركان المواطنة، ففي زمن نمو الهويّات الثقافيّة الخاصة، مع تراجُع الهويّات القوميّة، تبرز أهميّة الانتقال إلى نموذج "المواطنة الحاضنة للتنوّع"، فبدل أن تضع الدولة-القوميّة نفسها في مواجهة الجماعات الثقافيّة، وتدفعها إلى عصبيّة جماعية للدفاع عن حقوقها، تُشكّل المواطنة الحاضنة للتنوّع، الإطار العامّ لتفاعل هذه الثقافات، ومساهمتها في تشكيل وحدة النسيج الاجتماعي، وغنى الهوية الوطنية الجامعة، فلقد اعتبَرَت منظمة اليونسكو التنوّع الثقافي مصدرًا في المجتمعات، للتبادل والتجديد والإبداع [الإعلان العالمي بشأن التنوّع الثقافي عام 2001].

لقد شكّلت المواطنة عبر التاريخ، الدافع الرئيسي إلى الاندماج والرقي الاجتماعي، لكن يبدو أنّه جاء الزمن لتبادل الأدوار، حيث يصبح الاندماج المنفتح على التنوّع الثقافي، دافعًا إلى انفتاح المواطنة على أفق جديد لها، يكمن في قدرتها على الاحتضان الديناميكي لهذا التنوّع، يقتضي ذلك استبدال الانصهار بالاعتراف بالتنوّع، وقبول الاختلاف، واستبدال التسامح السلبي -غير المبالي بخصوصيّة الآخر الثقافيّة-، بالشركة العابرة لمكوّنات المجتمع الثقافيّة، والتربية على هاتين القيمتين

قبول الآخر، العدل، احترام القوانين والعهود.

إن انصهار الأقليات في الأكثرية هو الهدف الرئيسي لتطور الإنسان وتقويته لاستمراريته بالحياة وتوفير الأمن والاستقرار للأجيال القادمة، ان اندماج العالم وكسر الحدود والوقوف يدا واحدة يؤدي الى القوة التي لا تقهر، إن العالم بحاجة إلى التنمية البشرية لتحقيق ذلك، وهي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل، وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

أهم عوامل التنمية البشرية:

الأوضاع السياسية: عدم احتكار السلطة وتحقيق الديمقراطية

الأوضاع السكانية: الاستغلال الأمثل للموارد البشرية

الأوضاع السكنية: ارتفاع مستويات المعيشة وليس بالضروري انخفاض الكثافة السكانية وخير مثال على ذلك الصين فهي محققة لأكبر قدر من التنمية البشرية والكثافة السكانية مرتفعة للغاية

الأوضاع الإدارية: تطور أساليب الإدارة واعتماد أسلوب التخطيط

أوضاع العمل: تطور تقسيم العمل وارتفاع المهارات الفنية والإدارية.

الأوضاع التقنية: استخدام التقنية وتوطينها

الأوضاع الصحية: تحسن مستويات الرعاية الصحية وانخفاض الوفيات وارتفاع معدلات الحياة

الأوضاع التعليمية: تطور أساليب التعليم

الأوضاع الاجتماعية: نمو ثقافة العمل والإنجاز وتغير المفاهيم المقترنة ببعض المهن والحرف

الأوضاع الطبقية: مرونة البناء الاجتماعي والمساواة الاجتماعية

الأوضاع النفسية: ضرورة تهيئة المناخ النفسي العام والتشجيع على التنمية.

نستطيع أن نرى أسباب تخلف البلاد العربية والإسلامية من خلال ما تقدم من معلومات عن تكون الحضارات وفناؤها والأسباب الرئيسية التي تنهي الحضارات نفسها بنفسها أو تقوي نفسها بنفسها، أعتقد أن العالم

يتجه نحو التجمع والاتحاد عوضا عن التجزئة واستقلال الأجزاء الصغيرة التي ستنتهي إلى أن تكون لقمة سهلة للمجموعات الكبيرة.

الهدف الرئيسي الذي دفعني لكتابة هذا الكتاب هو اعتقادي بأن الحل الوحيد لاستمرارية الجنس البشري على سطح هذه الأرض هو انشاء حضارة عالمية تشمل جميع ثقافات الأقليات التي ستندمج وتتحلل تدريجيا ضمن الثقافة العالمية وتبني لغة واحدة زيادة على اللغة المحلية أو لغة الأقليات فمثلا اللغة الإنكليزية تنتشر في جميع أنحاء العالم بشكل متسارع فإذا تبناها العالم كلغة إضافية على اللغة الأصلية فسيصبح أي إنسان يستطيع تكلم اللغة الإنكليزية يستطيع التفاهم مع سكان أي بقعة في العالم كما أن جميع الكتب العلمية والثقافية الصادرة باللغة الإنكليزية يستطيع أي إنسان الاطلاع عليها دون ان تترجم إلى لغات أخرى وتقع في أخطاء الترجمة وتنتهي الحدود بين الدول وتعم الخيرات على جميع سكان العالم بالتساوي وتأخذ الإنسانية حقوقها وتتطلع نحو الازدهار والتقدم والنعيم الذي ينشده كل إنسان وتنتهي الحروب وهيمنة الدول على بعضها وينتهي عهد الديكتاتوريات والعبيد والأهم من كل ذلك ينتهي الخطر النووي وأسلحته المدمرة للأرض وكل من عليها، وتصبح خيرات الطبيعة من حق كل إنسان.

من أفضل الأمثلة ما نراه حاليا من القوى العالمية التي تسيطر على العالم، أميركا التي تتألف من 50 ولاية وكل واحدة منها تعادل اكبر بلد عربي على مساحة اجمالية قدرها 9.83 مليون كيلو متر مربع على عدد السكان البالغ 307 مليون نسمة، زيادة على كندا التي أصبحت تقريبا جزء من اميركا، أما روسيا فتبلغ عدد المدن فيها إلى 1170 مدينة على عدد سكان يبلغ 1.523.801 نسمة على مساحة قدرها 17.075.400 كيلو متر مربع، فإذا توحدوا العرب وهذا شيء بالخيال أي 22 دولة عربية على مساحة قدرها 14 مليون كيلومتر مربع وعدد سكان الوطن العربي 1.828.441.104.433.002 نسمة، وعدد الدول الإسلامية الغير عربية 57 يشتركون جميعهم بالدين الإسلامي أي 79 بلدا يؤلفون

قوة تتحكم بالأرض وما عليها ولكن للأسف بلادنا العربية والإسلامية متفرقة وتعتبر كل دولة متخلفة وعاجزة، يحكمها ديكتاتور يسرق خيرات البلد ويسمح للدول العظمى بأن تفعل ما تشاء من دمار وتخلف وسرقات وقتل واشعال فتيل الحروب لتصريف أسلحتها وتصدير الشعارات الرنانة التي هدفها غسيل العقول وتحيدهم عن هدفهم الرئيسي، فسادة العالم الغربي تعمل على توريط أتباع الديانات السماوية في صراعات دينية لفرض أو لغرض الهيمنة والتسلط، ومن أهدافها الرئيسية منع أي شكل من اشكال الوحدة وزرع العداوة بين شعوبها وبين أفراد الشعب الواحد ولهذا الغرض زرعت الصهيونية في العالم العربي لتأمين نجاح خططها.

أما عن الرأسمالية الغربية فقد وصلت إلى عنق الزجاجة، فالتقدم التكنلوجي والانفتاح الاقتصادي والاجتماعية، قد استنفذ كل قدراته على كبح الانفلات الاحتكاري في حصر تجميع القوة الاقتصادية والثروة في إيدي أقل من 1% من المجتمع، وهذا ما وضع المجتمعات الغربية على حافة الانفجار والدمار، حيث حوالي نصف المجتمع خرج من المشاركة الاقتصادية والإنتاجية، ولم تعد برامج المساعدات المادية (نظم الإعانة المادية، وتعويض غير العاملين، ورعاية المتقاعدين، والعاجزين من المحاربين القدماء وغيرها من برامج الضمان الاجتماعي) لم تعد مقدرات الدولة ومحاصيل الضرائب على تغطية نفقاتها الضخمة، ومهد الطريق للحركات السياسية والشعبية التي تتشابه مع الفاشية والعنصرية في سيطرتها الخطرة على المسيرات السياسية والاقتصادية في تلك الدول، ورغم نجاح قوى الاحتكار الاقتصادي بتوزيع ونشر نشاطاتها الى المستوى الدولي عبر عمليات العولمة الاقتصادية، ولكن الصورة المستقبلية تبدو انها تسير بطريق مظلم وكريه لتلك الدول، وقد تحول عدد كبير من تلك الدول إلى الإفلاس والعجز.

أما الرأسمالية الشرقية، وهنا اقدم أمثلة الصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق أسيا وإندونيسيا والهند فهؤلاء استفادوا من قوة هيمنة السلطات البيروقراطية شبه الدكتاتورية السياسية، من كبح ليس فقط

الاحتكارات الرأسمالية، ولكن أيضاً كبح الحركات العمالية وتقنيين الحراك الاجتماعي الناتج عن التغيرات الاقتصادية الضخمة، مثل انتقال 75% من المجتمع الصيني خلال العشرين عما المنصرمة من الحياة الفلاحية الريفية، إلى المدن وتوسع المدن السريع حيث تشكلت أكثر من 20 مدينة صينية بتلك الفترة تحوي ما يزيد عن عشر ملايين نسمة، لقد انتزعت الصين والهند صدارة الاستفادة من تكنلوجية الأنترنيت من الغرب، وصارت اليابان وكوريا الجنوبية تُسَخر 70% من تطبيقات التكنلوجية في الحياة اليومية وقد أصبح في الصين هناك حوالي أكثر من عدة آلاف مليونير، وتشكلت طبقة وسطى جيدة الاستهلاك تبلغ أكثر من 400 مليون صيني، واصبحت الصين والهند وبقية الدول الشرقية تسيطر على 60% من اقتصادات العولمة في جميع أنحاء العالم بما فيها ضمن الدول الرأسمالية الغربية، وتسيطر الصين وحدها على 65% من الديون تمارس قوى الإعلام الغربية والافتراضات المالية للدولة الفيدرالية والمسيطر عليها من قبل القوى الاحتكارية الرأسمالية الغربية، نظام تضليل وتعتيم إعلامي مبرمج لحجب حقيقة ما يحدث في الصين وبقية دول الشرق الأقصى والهند من تعاظم الرأسمالية الشرقية الجديدة، حقائق تفتح العيون عن التغيرات في الصين في العقود الثلاث الماضية:

أكبر عملية اختراع غنى الثروات في التاريخ، أموال جديدة أكبر حدث لإنشاء الثروة في التاريخ (2019) - فيلم وثائقي كامل.

New Money: The Greatest Wealth Creation Event in History (2019) - Full Documentary

المصادر:

الصفحة_الرئيسية/https://ar.wikipedia.org/wiki

1. ^ Article IV of the Philippine Constitution محفوظة 28 نسخة واي باك على موقع 2000 أكتوبر مشين

2. ^ "1936 Constitution of the USSR. Chapter II: The Organization of the Soviet State" في 19 ديسمبر 2017 تمت أرشفته من الأصل

3. ^ "NAFWC 13/2003 Personal and Social Education (PSE) and Work-Related Education (WRE) in the Basic Curriculum. Education (WRE) in the Basic Curriculum.". Welsh Assembly Government. 15 June 2003 تمت أرشفته من الأصل في 23 نوفمبر 2011. اطلع عليه بتاريخ 09 يونيو 2007

- http://adyanfoundation.org/2018/06/adyans-inclusive-citizenship-at-the-nobel-peace-institute-in-oslo/?lang=ar
- https://taadudiya.com/ المواطنة-الحاضنة-للتنوّع
- أندرو إدجار، بيتر سيدجيك، "موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الأساسية"، ترجمة هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009
- شبل بدران، "التربية المدنية (التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان)"، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2009
- على جلبي وآخرون، "القاموس العصري في العلم الاجتماعي"، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، 2007
- على ليلة، "المجتمع المدني (قضايا المواطنة وحقوق الإنسان)"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007
- موضوعات نفسية واجتماعية، المواطنة، موسوعة مقاتل من الصحراء

العالم إلى أين يسير؟ إلى التطور السلبي أو إلى التطور الإيجابي؟

قام برنار لويس برسم مخطط لتفتيت العالم العربي والإسلامي في سبيل التحكم به واستغلاله واستعباد شعوبه

https://www.youtube.com/watch?v=tRNErlJTcMg

ومن لا يعرف هذا اليهودي الذي وضع كل علومه في القضاء على الشعوب العربية والإسلامية يستطيع التعرف عليه من الرابط التالي

https://www.youtube.com/watch?v=k_DXUfUlx3Y

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D9%85%D8%AF%D9%86_%D9%88%D9%82%D8%B1%D9%89_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

https://a7la3alaam.blogspot.com/2013/01/blog-post_8042.html

https://mawdoo3.com/%D9%83%D9%85_%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

https://mawdoo3.com/%D9%83%D9%85_%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D9%85%D8%AF%D9%86_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9

https://mawdoo3.com/%D9%83%D9%85_%D9%8A%D8%A8%D9%84%D8%BA_%D8%B9%D8%AF%D8%AF_%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

حرب الثقافات
وصراع الحضارات

عندما دخل نابليون مصر في الشرق الأوسط عام 1798 كانت هناك دولتان مستقلتان في المنطقة إيران والثورة الإسلامية، وتركية والثورة العلمانية، وهما اليوم يحاولان أن يصبحان الدولتين العظمتين في المنطقة، ويملكان ثقافتين متباينتين، الثقافة الإسلامية ودعاتها الكثيرين من شيوخ وعلماء الإسلام والمساجد والعقيدة الراسخة من قبلهم وبمباركة السياسيين الكبار، والثقافة العلمانية التي يدعو إليها اكتشافات العلماء ودعوات المناهج العلمية، ومن الواضح تقدم الأصولية الإسلامية في إيران عن مثيلتها العلمانية في تركية بسبب الحكام الفاسدين التابعين للقوة العظمى والذين يستعملون المفردات العلمية في تمرير مخططاتهم الجهنمية ضد شعوبهم التي أدت إلى فقدان الثقة بهذه الكلمات العلمانية، وثقتهم العمياء بالشريعة الإسلامية التي باعتقادهم الحل لكل مشاكلهم فمثلا كلمة الديمقراطية الدخيلة إلى اللغة العربية فقدت مصداقيتها بسبب سوء استعمالها في بلادنا بينما الشريعة لا تزال تتصدر الأهمية في تخدير الشعوب، ولا يخفي على أحد أن الأصولية الإسلامية لا تستطيع تصور المشكلة الحقيقية بل ترجع أسبابها إلى الابتعاد عن الدين والانغماس في ملذات الحياة التي تقنع كل مؤمن في هذه البلاد على غرار العلمانية التي تحلل الأمور علمانيا وتدخل عنصر المال والثروة والهيمنة التي لا يفهمها الإنسان البسيط.

ومن النظرة الإسلامية ترى أن العالم ينقسم إلى قسمين المسلمين وغير المسلمين، ويرى الأصوليون أن العقيدة الإسلامية في خطر ولذلك

سيحاولون تقوية الإسلام من الداخل أولا ليستطيعوا التوسع به إلى الخارج، باعتبار العقيدة الإسلامية من وجهة نظرهم هي قمة الحضارة العالمية والإنسانية، ولا يخطر على بالهم بأن يقارنوا بين الحضارات.

بعد صدور كتاب فوكو ياما [نهاية التاريخ] وكتاب [صدام الحضارات] لصامويل هنتنغتون، حيث أورد فوكو ياما في كتابه بأن السيادة ستكون لقيم الديمقراطية الليبرالية من خلال هيمنتها على العالم، وتحولها إلى المصير الوحيد الذي يجب أن تقبل به الإنسانية.

أما هنتنغتون فقد تنبأ بأن الصراع في المستقبل لن يكون بين دول وطنية، أو محاور سياسية أيدلوجية بل بين الحضارات، وهذه الحضارات من وجهة نظره تعتبر الإطار الثقافي الأوسع في كافة المجتمعات ومن هنا فإن خطوط التماس الحضاري سوف تشهد صدامات دموية، كتلك التي وقعت في البوسنة والهرسك والصومال وكوسوفو وأماكن أخرى حول العالم وهذا بالفعل ما يحدث الآن في فلسطين وسورية والعراق.

وفي كتاب اختلال العالم يتعرض أمين معلوف لما سماه بالردة الكبرى في العالم، فمنذ بداية السبعينات بدأ العالم الغربي، صانع الحضارة الحديثة، يشهد تدهورا على مستويات متعددة، وشرعت الأحزاب والحركات اليسارية والثورية في التراجع أمام الأحزاب اليمينية والمحافظة التي وصلت إلى السلطة في بريطانيا مع مارغريت تاتشر، وفي الولايات المتحدة الأميركية مع رونالد ريغن. أما في العالم الإسلامي فقد سمحت الثورة الإيرانية لرجال الدين المتشددين بالصعود إلى كرسي السلطة وكل تلك التحولات السريعة والفجائية أدت إلى الاضطرابات الخطيرة التي يواجهها العالم راهنا، والتي قد تغرق العالم في الفوضى القاتلة والمميتة إن لم تتوصل البشرية إلى إيجاد الحلول الضرورية والناجعة في أقرب وقت ممكن.

إن الانتماءات المتعددة وخصوصا التي تتعلق بالأديان، أصبح التعايش بينهم يزداد صعوبة يوما بعد يوم، مما سيؤدي إلى عواقب وخيمة على

كل سكان الكرة الأرضية حتى على سائر الكائنات الحية، وهذا ما نرى بوادره في البلاد العربية والإسلامية حيث اكتسبت الأصولية الدينية تعاطف الجماهير معها لتصعد إلى القمة وتنشر الحقد والكراهية والعداء إلى الغرب وإلى كل من يختلف عنهم بالانتماء.

إن الانتماء إلى العديد من الحضارات بدأت تفرق بين الإنسانية، لقد حان الوقت لكي نوحد الإنسانية من جديد ونبني حضارة مشتركة بمشاركة جميع الحضارات والانتماءات التي تتوحد لتصبح الانتماء إلى الإنسانية.

حوار الحضارات

على المستوى الجيوسياسي، يطغى قانون الأقوى بدلاً من قوة القانون.

سارعت الأمم المتحدة والعديد من الدول الغير راغبة في تلك الصدامات إلى تبني مقولة [حوار الحضارات] وفي عام 2002 أعلنت الأمم المتحدة أن هذا العام هو عام حوار الحضارات، ثم شاع بعدها أدب الحوار بين كافة الحضارات في مختلف الدوائر الفكرية، والدينية، والسياسية، والاجتماعية، وقد زاد في أهمية هذا الامر تنامي ظاهرة العولمة وتعاظمها واقترانها بمرحلة تاريخية هامة من حياة الإنسانية

تميزت بالعديد من المحاولات لإزالة كافة الحواجز في وجه القوى الأمريكية من خلال استخدام جميع الأدوات الحربية والسلمية في سبيل فرض الهيمنة على العالم، وتوجيهه وفق التطلعات التي يراها البيت الأبيض والنخبة المتواجدة من بارونات المال والأعمال في مراكز الأبحاث والقرار والدراسات الاستراتيجية في أميركا بوجه خاص والغرب بشكل عام. كثر الحديث عن حوار الحضارات والأديان والثقافات الأمر الذي يدل على مدى الوعي بالصعوبات التي تعترض الجميع في شتى أرجاء العالم، ويدل كثرة الحديث عن هذا الموضوع من جانب آخر على الاختلالات التي تعترض منظومة العلاقات السائدة بين كافة الأمم وأنها لم تعد نافعة أو عادلة إضافة لعدم قابليتها للممارسة أو التنفيذ بشكل يمكن أن يحقق مصالح إنسانية كالسلام والأمن والتقدم، وعلى وجه الخصوص تللك الاختلالات التي تعاني منها منظومة القيم والثقافة الامريكية والغربية وخاصة ما دلت عليه أحداث الحادي عشر من أيلول، يظهر سبب تلك الاختلالات التي ترجع في جوهرها إلى

منطقين متعاكسين في المنطق والاتجاه ونظرا لتعاكسهما فإن مصير الإنسانية مهددا باستمرارية هيمنة وغطرسة الدول العظمى التي تجد في نفسها القدوة والحضارة أو استمرار حالة الاحتقان التي تسود العديد من المناطق حول العالم.

بالنسبة للمنطقين المتعاكسين فهما المنطق التاريخي الذي يقضي بالبشرية إلى وحدة الحال والمصير بفضل التزايد المستمر في التقدم، والذي بالتالي يزيد من ترابط المصالح المشتركة بين الأمم والدول، إضافة للتقدم التكنولوجي الكبير والذي أدى إلى تحول العالم إلى قرية صغيرة بفعل التقارب الناتج عن هذا التطور الهائل في الزمان والمكان، ومن جهة ثانية يتجسد منطق الهيمنة الغربية على العالم والسعي لفرض نمط عنصري محدود الأفق قاصر في مداه ورؤيته ومادي في طريقة معاملته حيث يسعى هذا النموذج من خلال ما يملكه من غلبة حضارية مؤقتة، فرض ثقافته ومعياره على كافة دول العالم الأمر الذي ينتج عنه رفضا واعتراضا من باقي الكيانات الحضارية الأخرى، ومن هنا تظهر إشكالية قائمة على نقطتين غاية في الأهمية:

وحدة المصير للبشر تفرض على كافة الشعوب والدول والحضارات التزاما جماعيا ناتج عن متطلبات عالمية أو كونية، والتي نتجت عن وحدة مصير الجميع بفعل المصالح المتداخلة ولأن العالم قد تحول بفعل التطور لقرية صغيرة تؤثر أدنى حدث فيها في كافة أرجاء المعمورة ومساسه لكافة البشر دون استثناء.

الاختلاف والتمييز في المعايير والقيم والثقافات بين مختلف الشعوب والتي ينتج عنها حق أساسي من حقوق الشعوب والأمم والكيانات الحضارية في الاختلاف والتمييز عن الثقافات الغربية التي تهيمن على كافة الأمور، وبالتالي يجب الاحتراز بشكل نظري وعملي من الذوبان في عمق تلك الثقافة.

ولكن بالمقابل، أليس ثقافات العالم المختلفة تحوي من الشوائب الكثير مما يعرقل نمو الحضارة وازدهارها؟ إذن لا بد من غربلة الحضارات قبل انصهارها في البوتقة العالمية ولا بد من تحييد السيء منها والعمل على تطور الجيد بحيث يساعد على النمو والازدهار.

ولكن من الذي سيرشدنا إلى الجيد والسيء من كل هذه الحضارات؟ يجب أن يكون هنالك مقومات أو قوانين عامة ثابتة تقاس إليه جميع قوانين المجتمعات مجتمعة لتلخص قوانين جديدة تتناسب مع متطلبات كل ظاهرة في كل زمان ومكان.

انطلاقا من النزعات الإنسانية باعتبار أن العقل هو الوحيد الذي يسيطر عليها ويوجهها نحو الطريق السليم، وانطلاقا من الحاجات الأساسية التي يحتاجها الإنسان من حقوق وكرامة وأمان ليستطيع الاستمرار بالحياة، وانطلاقا من أهمية العلاقات الاجتماعية التي تعمل على تطور العالم، يجب أن تعمل كل هذه القوانين مجتمعة على الحفاظ على الإنسان وتكفل له إنسانيته لتحافظ على تطوره وتطور أجياله.

https://www.youtube.com/watch?v=ouBYnDu3eBw

القنوط الديني هو تعبير عن قنوط حقيقي وعن احتجاج على القنوط بشكل عام، فالدين هو تنهيدة المظلوم، قلب عالم بلا قلب، روح عالم بلا روح، إنه أفيون الشعوب، يجب الغاء هذه السعادة الوهمية والبحث عن السعادة الحقيقية.

إن كل معتقد قابل لتفسيرات لا نهاية لها، وهي تتوقف على مسار المجتمعات البشرية التاريخي أكثر منها على النصوص المقدسة، فهذه النصوص تقول في كل مرحلة من مراحل التاريخ ما يرغب الناس في سماعه، فتضيء بعض الأقوال فجأة بعدما كانت بالأمس غير مرئية، ويمسي بعضا منها طي النسيان بعد أن كانت تبدو جوهرية، وإن الكتابات التي كانت تبرر النظام الملكي الآتي من الله باتت هي نفسها تتلاءم اليوم مع الديمقراطية، ونجد بسهولة على مسافة عشرة سطور من آية تشيد بالسلام، آية أخرى تتغنى بالحرب، لقد كان كل مقطع من التوراة أو الإنجيل أو القرآن موضع قراءات لا تعد ولا تحصى، فيكون من الصفاقة وبعد قرون عديدة من الشروح والسجلات، أن ينادي أي من الناس بأنه ليس هناك سوى تفسير واحد.

إن سبب هشاشة العلاقات بين المغتربين والمجتمع الذي استقبلهم وبالتالي هشاشة التعايش، هو كون الجرح حاضرا على الدوام، والبشرة التي تكونت على سطحه لم تستطع أن تقسو بعد، فأتفه الأمور توقظ الألم، وبعض الأحيان حكة بسيطة أو مداعبة خرقاء، في الغرب أناس كثيرون لا يعيرون هذا القدر من الحساسية أي اهتمام، فإن الاستعمار والتمييز العنصري والنخاسة أو الحروب الصليبية أو حرب الأفيون، أمست بعد الآن من الماضي، أليس من الواجب لأن ندع الموتى يدفنون أمواتهم؟ إلا أن الماضي لا يشغل المساحة الذهنية إياها عند كل إنسان، ولا عند كل المجتمعات البشرية.

ليس يكفي أن يمر الوقت حتى يمسي الماضي ماضيا، فلكي يقدر مجتمع ما أن يرسم حداً فاصلا بين يومه وأمسه يجب أن يتوافر له في هذه الجهة من الحد الافتراضي ما يبني عليه كرامته، واحترامه لذاته، وهويته، يجب

أن يكون في رصيده اختراعات علمية حديثة العهد أو نجاحات اقتصادية حاسمة أو منجزات ثقافية تثير اعجاب الآخرين، أو انتصارات عسكرية.

وليس لزاما على أمم الغرب أن تبحث في القرون البعيدة عن أسباب لافتخارها، فإن مساهمة رجالها في الطب أو الرياضيات أو علم الفلك تجدها في جريدتها الصباحية فلا تحتاج إذن للتذكير بمعاصري ابن سينا زلا أن تذكر على الدوام بأصل مفردات صفر أو الجبر أو اللوغاريتم كما أن انتصارها العسكري الأخير يعود إلى سنة 2003 أو 2000 أو 1999 فلا حاجة إلى الرجوع إلى انتصارات صلاح الدين أو هني بعل أو غيرهم.

إن الشعوب التي ليس لها حاضرها مصنوعا إلا من إخفاقات وهزائم وحرمانا وقهر ومذلات تبحث بالضرورة في ماضيها عن أسباب للاستمرار في إيمانها بنفسها، فالعرب يشعرونه بأنهم منفيون في عالم اليوم، غرباء في كل مكان حتى في بلدانهم، يشعرون بأنهم مقهورون ومهانون وينوحون عليه ويتساءلون على الدوام في السر وفي العلانية كيف يمكن لهم أن يعكسوا حركة التاريخ.

لقد عرفت كل شعوب الشرق مشاعر كهذه خلال القرون الأخيرة، واضطرت كلها أحيانا أن تنازل الغرب ودفعت كلها ثمن طاقته الخارقة ونجاحاته الاقتصادية والعسكرية.

الفهرس

مقدمة ---------- 3

الأقليات والأكثرية وحريات تقرير المصير ---------- 5

الانتماء والهوية ---------- 15

المواطنة والديمقراطية والعلمانية والعدالة ---------- 19

حرب الثقافات وصراع الحضارات ---------- 40

حوار الحضارات ---------- 43